التحولات الاجتماعية والثقافية وأثرها في رؤية المرأة المصرية لظاهرة الطلاق:

دراسة ميدانية على عينة من النساء المتزوجات والمطلقات في محافظة الجيزة

***إخلاص عادل حميدة رزق**

مستخلص

انطلق هذا البحث من هدف رئيس هو التعرف على أثر التحولات الاجتماعية والثقافية على رؤية المرأة المصرية لظاهرة الطلاق في المجتمع المصري، ومن ثم محاولة التعرف على شكل التغير الاجتماعي الذي طرأ على هذه الظاهرة وكان وراء تشكلها مما يساعدنا في تقديم سوسيولوجي لأهم الأسباب المؤدية لحدوث ظاهرة الطلاق ومحاولة استكشاف التغيرات المحتملة للظاهرة في ضوء التطورات المجتمعية، واندرجت تحت هذا الهدف الرئيسي عدة أهداف فرعية منها التعرف على رؤية المرأة لذاتها، التعرف على التحول في نظرة المجتمع للمرأة المطلقة، أيضًا التحول في نظرة المرأة للرجل، الكشف عن أسباب الطلاق في المجتمع المصري المعاصر، والكشف عن الآثار المترتبة على الطلاق.

اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي (الوصفي)، واستعانت بالمنهج المقارن، بالتطبيق على عينة من النساء المتزوجات وقوامها (100) مفردة، وعينة من النساء المطلقات وقوامها (100) مفردة، واعتمدت الدراسة على (الاستبيان) أداةً لجمع البيانات التي تتلاءم مع طبيعة البحث، كما تم تطبيق الدراسة في محافظة الجيزة في الحضر(منطقة الهرم، مركز شباب الكوم الأخضر، نادي الطلبية بفيصل)، أما **الريف** تم تطبيق الدراسة في (مركز أوسيم)، كما اعتمدت الدراسة على أسلوب التحليل الكمي في تحليل البيانات التي جمعت من الميدان، وذلك باستخدام حزمة البرامج الإحصائية SPSS، وتم تحليل البيانات في ضوء خطة إحصائية معتمدة على المعاملات الإحصائية.

الكلمات الدالة: التحولات الاجتماعية والثقافية– الزواج– الطلاق

* باحثة بقسم علم الاجتماع– كلية الآداب– جامعة القاهرة، تحت إشراف: أ.د./ سامية مصطفى الخشاب، أستاذة علم الاجتماع، كلية الآداب– جامعة القاهرة، أ. د./ ليلى كامل البهنساوي، أستاذة علم الاجتماع، بكلية الآداب– جامعة القاهرة.

Abstract

This study was initiated from a main objective which was to identify the impact of social and cultural transformations on the vision of Egyptian women to the phenomenon of divorce in Egyptian society. Then trying to identify the form of social change that occurred in this phenomenon and was behind its formation, which helps us in providing Sociological presentation for the most important reasons leading to the occurrence of the phenomenon of divorce and trying to explore potential changes to the phenomenon in light of societal developments, and this main goal includes several sub-goals, including the identification of the vision of Egyptian women to themselves, the identification of the shift in the vision of society to the divorced woman, the shift in the vision of woman to the man, the disclosure of the causes of divorce in contemporary Egyptian society, and the disclosure of the implications of divorce.

The study adopted the social survey approach (descriptive), and the comparative approach also was used, by applying to a sample of married women consisting of (100) items, and a sample of divorced women consisting of (100) items, and the study relied on (questionnaire) as tools for data collection which is appropriate for the nature of the research, and the study has also been applied in the governorate of Giza in the urban area (Haram area, El Koum El Akhdar Youth Center, At Talbeyah sporting club in Faisal), as for rural area, the study was applied in (Awsim Province), and the study also relied on the quantitative analysis approach in analyzing the data collected from the field, using the statistical software package SPSS, and the data was analyzed in the light of a statistical plan based on statistical transactions.

Key words: Social and Cultural transformations- Marriage- Divorce

مقدمة

تعد ظاهرة الطلاق من أخطر المشكلات الاجتماعية التي يتعرض لها المجتمع المصري في الآونة الأخيرة؛ نظرًا لعواقبها الوخيمة على الفرد والأسرة والمجتمع، إذ تهدد تماسك البنية المجتمعية، فضلًا عن تفكك أواصر العلاقات بين العائلات، وتدهور البناء النفسي السليم لمن عايشوا تلك الحالات، سواء لدى الزوجين أو الأبناء.

أدت التحولات الاجتماعية والثقافية التي تزايدت في ظل التحولات العالمية إلى مجموعة من الضغوط على تلبية الأسرة لاحتياجاتها الأساسية، مما فرض على الزوجين القيام بأعباء أكبر مما هو مطلوب منهما، وترتب على ذلك زيادة التباعد وضعف درجة التوافق، فالزواج في ظل التحولات الحالية لم يعد يقدم للمرأة ضمانًا ثابتًا للحياة؛ لذا فالاستقلال المادي للمرأة يقلل من احتمالات بقاء حالات الزواج الفاشل، مقارنة بما كانت عليه المرأة من قبل حيث كانت مجبرة على الاستمرار في حياة زوجية غير مرغوب فيها، وهذا التزايد في دخول المرأة لسوق العمل والتعليم والاستقلال المادي أدى إلى تحول في عملية اختيار شريك الحياة وطبيعة الظروف التي يتم خلالها الزواج، والتحول في العلاقات والأدوار، وثبات واستقرار الزواج، وتوقعات الدور بينهما بشأن تقسيم الأعمال المنزلية، مما يترتب عليه زيادة حدة المشكلات الزوجية التي انتهت بالطلاق، وتزايد معدلاته حتى أصبح أمرًا مقبولًا، ولم يعد وجود الأطفال يمثل إلى حد كبير عائقًا يحول دون وقوع الطلاق.

الاستقلالية الاقتصادية للزوجة يجعل الطلاق أمرًا محتملًا، وكذلك القوانين والتشريعات التي تعطي للزوجة الحق في الاحتفاظ بالمسكن والحصول على إعانات من الضمان الاجتماعي يجعل عملية الطلاق محتملة خاصة في البيوت غير السعيدة. ولكن يبدو أن النظرة الأبدية والمستقرة لمؤسسة الزواج قد تغيرت نتيجة تضافر عدة متغيرات وعوامل أدت إلى هذا التغير، الأمر الذي جعل طرفي العلاقة غير مدركين أهمية هذه المؤسسة ولا الهدف منها، بل أصبحت النظرة للعلاقات الزوجية نظرة مغايرة في حاجة إلى فهم جديد تقتضي الدراسة والبحث للكشف عما اعتراها من تحولات يكمن وراءها العديد من المتغيرات الاجتماعية والثقافية، وكانت النتيجة المنطقية التي أفرزتها هذه النظرة المغايرة لمؤسسة الزواج هي زيادة ظاهرة الطلاق حيث انتشرت هذه الظاهرة التي أصبحت تمثل ظاهرة ملموسة في مجتمعاتنا.

استحوذ موضوع الطلاق على اهتمام الكثير من علماء الاجتماع لما له من آثار سلبية على الفرد والمجتمع، ورغم أن الطلاق قد يبدو لنا قرارًا فرديًّا لكنه في الحقيقة يتأثر بالعوامل والظروف الاجتماعية المحيطة به، فالفرد عادة ما يفكر في قرار الطلاق عندما يصل إلى طريق مسدود يشعر معه أنه من المستحيل مواصلة رحلة الحياة مع الطرف الآخر.

كشفت إحصائية صادرة عن (إنفوجرافيك لعام 2018): عن الدول صاحبة أقل وأعلى معدلات الطلاق في العالم)، حيث جاءت الهند في صدارة الدول ذات أقل معدلات الطلاق وبلغت 1%، تلاها تشيلي 3%، كولومبيا 9%، المكسيك 15%، ثم تركيا 22%، بينما كانت لوكسمبورج على رأس الدول صاحبة أعلى معدلات الطلاق وبلغت 87%، تلتها إسبانيا65%، وفرنسا 55%، ثم روسيا 51%[1].

أما على الصعيد العربي، فقد جاءت الكويت في صدارة الدول صاحبة أعلى معدلات الطلاق، حيث وجد 2.2 من كل ألف مواطن أي 62.7% نسبة حالات الطلاق من إجمالي حالات الزواج، تلتها مصر 1.9 من كل ألف مواطن، حالة طلاق واحدة كل 4 دقائق، و40% من حالات الزواج تنتهي في غضون خمس سنوات، وجاءت لبنان 1.6 من كل ألف مواطن، 8 آلاف و580 حالة طلاق عام 2017، ثم الجزائر 1.5 من كل ألف مواطن 68% ألف حالة عام 2017، بينما الأردن 60 حالة طلاق تقع يوميًّا[2].

ولأن الطلاق أصبح من القضايا المؤرقة في المجتمع، أصبح الأمر بحاجة لعلاج من قبل المختصين والمهتمين بهذه المشكلة، فجميع الإحصاءات تؤكد تفشي هذه الظاهرة في المجتمع المصري، فبحسب تقرير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر 2018، والصادر عن إحصاءات عام 2017، فقد بلغت عقود الزواج (912,606) عقدًا، وبلغ عدد إشهادات الطلاق نحو (198,269) إشهادًا، وهو ما يعني أن مصر شهدت 21,7 حالة طلاق أمام كل 100 عقد زواج خلال 2017، ومن الجدير بالذكر أن إجمالي عدد المطلقات من الإناث فاق بكثير عدد المطلقين من الذكور في جميع المراحل العمرية، بل وكاد يضاعفه في مراحل كثيرة بدءًا من السن أقل من 15 عامًا، وحتى ما فوق 75 عامًا، وهذا يعني أن الذكور سرعان ما يبدؤون حياة جديدة.

وقد بلغت إشهادات الطلاق في الحضر (108,224) إشهادًا من (356,634) عقد زواج، أما في الريف فبلغت إشهادات الطلاق نحو (90.045) إشهادًا من (555,972) عقد زواج، وبلغ أعلى

معدل طلاق في محافظة القاهرة بنسبة (38,2%)، يليها محافظة الجيزة بنسبة (24,3%)، والملاحظ وفقًا للتقارير أن الطلاق في الحضر يكثر في الفئة العمرية بين 25 إلى 45 عامًا، أما في الريف من 25 إلى 35 عامًا، كما يلاحظ وجود نسب طلاق مرتفعة بين الفئات الأكبر سنًا في الحضر مقارنة بالريف[3]. وتعكس هذه الأرقام وجود فروق بين الريف والحضر في حالات الطلاق خلال عام 2017، وهو ما يعني أنه لا تزال هناك اختلافات ثقافية بين المجتمعين في التعامل مع المشكلات الأسرية.

ووفقًا للإحصاءات المبدئية لعام 2018، فقد أعلن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في بيانه الصحفي في اليوم العالمي للأسرة أن عقود الزواج على مستوى الجمهورية بلغ عددها (887,315) عقدًا عام 2018، مما يعني انخفاض معدل الزواج (9,6) لكل ألف من السكان عام 2017 إلى (9,1) لكل ألف من السكان عام 2018، وبلغ عدد إشهادات الطلاق (211,521) إشهادًا عام 2018، مما يعني ارتفاع معدل الطلاق من (2,1) لكل ألف من السكان عام 2017 إلى (2,2) لكل ألف من السكان عام 2018 [4].

لذا فمن الضروري البحث في مدى حدوث تغير في الآراء والأفكار والاتجاهات لكل من المرأة والمجتمع [5]، حيث يتأثر وضع المرأة في المجتمع بكل من نظرة المرأة لذاتها ونظرة المجتمع لها ولمدى أهمية مشاركتها المجتمعية والتي تنبع من البناء الثقافي لهذا المجتمع والمنظومة القيمية السائدة فيه، حيث تحولت النظرة التقليدية الضيقة للمرأة التي كانت تنظر لها على أنها أنثى يقتصر دورها على كونها زوجة وأم وربة منزل، وأنها ليست على درجة كفاءة تؤهلها للمشاركة في كافة جوانب الحياة، إلى النظرة المتطورة الواسعة على أنها شريك فعال إيجابي ورئيسي في عملية التنمية والنهوض بالمجتمع من خلال مشاركتها في كافة جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

ومن ذلك تبلورت **إشكالية البحث** في محاولة للتعرف على: تأثير التحولات الاجتماعية والثقافية على رؤية المرأة المصرية لظاهرة الطلاق والتغيرات التي لحقت بها في الواقع المعاصر.

أما **أهمية البحث** يستمد البحث أهميته العلمية من عدة حقائق وهو يتناول مشكلة اجتماعية تتفاقم يومًا بعد يوم وهي مشكلة الطلاق ومدى تأثير التحولات الاجتماعية والثقافية على رؤية المرأة المصرية لظاهرة الطلاق في المجتمع المصري المعاصر، كما أنه يسلط الضوء على ظاهرة من أخطر الظواهر الاجتماعية من ناحية، والتأثير الذي قد تتركه على أجيال قادمة من ناحية أخرى، وبذلك تساعد على خلق جيل لا يهتم بالأسرة بوصفها نسقًا اجتماعيًا وهو ما قد يسهم في بلورة مفاهيم وقيم

ثقافية واجتماعية خاطئة من شأنها أن تؤدي إلى الانهيار الأسري والأخلاقي، فهذه الظاهرة ترتبط بثقافة المجتمع المصري الذي يتأثر سلوك أفراده بالثقافة السائدة فيه، مما يؤدي إلى خلق ثقافة خاصة قد تتفق مع الثقافة السائدة أو تتعارض معها، الأمر الذي يؤدي إلى خلل في العلاقات الاجتماعية بين الأفراد متمثلًا في الطلاق الذي يمثل مشكلة تهدد مستقبل الأسرة ودوامها، مما يؤثر على كيان المجتمع عامة.

أما بالنسبة للأهمية التطبيقية فتتمثل من خلال محاولة التعرف على أثر التحولات الاجتماعية والثقافية على رؤية المرأة المصرية لظاهرة الطلاق، والتعرف على التحول في نظرة المجتمع للمرأة المطلقة، ورؤية المرأة المتزوجة للمرأة المطلقة، والتعرف على رؤية المرأة المطلقة لذاتها وذلك من خلال الدراسة الميدانية، كما أن نتائج البحث يمكن أن تمد القائمين على أمر الأسر ببعض الحقائق الهامة التي يمكن الاستفادة منها في رسم سياسة اجتماعية واضحة تضع في حسبانها الاهتمام برصد التغير في الأسرة من وقت لآخر لتحديد ملامح هذا التغير وأبعاده.

وتمثل **هدف البحث الرئيسي** في التعرف على أثر التحولات الاجتماعية والثقافية على رؤية المرأة المصرية لظاهرة الطلاق في المجتمع المصري. ومن ثم محاولة التعرف على شكل التغير الاجتماعي الذي طرأ على هذه الظاهرة وكان وراء تشكلها مما يساعدنا في تقديم سوسيولوجي لأهم الأسباب المؤدية لحدوث ظاهرة الطلاق ومحاولة استكشاف التغيرات المحتملة للظاهرة في ضوء التطورات المجتمعية، واندرج تحت هذا الهدف الرئيسي عدة أهداف فرعية منها التعرف على رؤية المرأة لذاتها، التعرف على التحول في نظرة المجتمع للمرأة المطلقة، أيضًا التحول في نظرة المرأة للرجل، الكشف عن أسباب الطلاق في المجتمع المصري المعاصر، والكشف عن الآثار المترتبة على الطلاق.

اعتمد البحث على منهج المسح الاجتماعي (الوصفي)، كما استعان بالمنهج المقارن، بالتطبيق على عينة من النساء المتزوجات وقوامها(100) مفردة، وعينة من النساء المطلقات وقوامها (100) مفردة، واعتمد على (الاستبيان) أداة لجمع البيانات التي تتلاءم مع طبيعة البحث، كما تم تطبيق الدراسة في محافظة الجيزة في الحضر(منطقة الهرم، مركز شباب الكوم الأخضر، نادي الطلبية بفيصل)، أما الريف تم تطبيق الدراسة في (مركز أوسيم)، كما اعتمدت الدراسة على أسلوب التحليل الكمي في تحليل البيانات التي جمعت من الميدان، وذلك باستخدام حزمة البرامج الإحصائية Spss، وتم تحليل البيانات في ضوء خطة إحصائية معتمدة على المعاملات الإحصائية.

أما بالنسبة لأهم المفاهيم التي اعتمد عليها البحث:

مما لا شك فيه أن أحد الشروط الأساسية لأن يكتسب أي بحث الصفة العلمية، يتمثل في توضيح المعالم الرئيسية الواردة به ذات الصلة بالمفهوم، إلا أن هذا ليس بالأمر اليسير قياسًا بواقع العلوم الإنسانية عامة وعلم الاجتماع بصفة خاصة[6].

وسوف نتناول المفاهيم الأساسية المرتبطة بموضوع البحث وتتمثل في مفهوم التحولات الاجتماعية والثقافية، الزواج، الطلاق.

1- التحولات الاجتماعية والثقافية: Social and Cultural Transformation

ارتبط مفهوم التحول بمفهوم التغير في علم الاجتماع، ويعود ذلك إلى مدى التداخل بينهما في المعنى والدلالة الاجتماعية إلا أن الاختلاف بينهما يكمن في الدرجة وليس في النوع، فكل من التحول والتغير يشير إلى أن هناك حالة من التبدل الذي يحدث في المجتمع سواء من خلال أحد أنساقه أو عن طريق البناء الاجتماعي الشامل، ولكن الاتفاق الذي جعلهما مترادفين يتلخص في التوحد في المظاهر والمصادر والآثار الاجتماعية التي يفرزها التغير والتحول مع الاحتفاظ بالاختلاف القائم بينهما، والذي يتلخص في المواقف من حالة المجتمع السابقة، ففي الوقت الذي يتضح فيه أن التغير يشمل وجود الماضي والحاضر معًا ويوضح تفاعلهما معًا فإن التحول يؤكد على المجتمع في صورته الحاضرة والتي تختلف جذريًّا عن الحالة السابقة التي تكون قد تلاشت ملامحها[7].

وتقدم دائرة المعارف البريطانية تعريفًا للتحول الاجتماعي مؤداه: أن التحول أو التغير في المجتمع والثقافة خلال فترة زمنية محددة، ويشمل هذا التحول التنظيمات الاجتماعية والأفكار والقيم التكنولوجية وجميع عناصر التفاعل الاجتماعي[8]، ويرى "أرنولد جرين" A.Green أن التحول الاجتماعي والثقافي "يعني كل تغير جذري في النظم والأنساق والأجهزة الاجتماعية والثقافة، والتي تتضح مظاهرها في مجموعة من التغيرات الاجتماعية التي تصيب معظم جوانب الحياة ولو بدرجات متفاوتة"[9].

2- الزواج

يعتبر الزواج هو أساس تكوين الأسرة والنظام الذي يحدد العلاقة المرغوبة بين الرجل والمرأة، المؤدية إلى بقاء النوع الإنساني، وعمارة الأرض[10].

ويتخذ الزواج من الوجهة السوسيولوجية بعدًا هامًا بعد أن يندمج الزوجان معًا بعقد الزواج وهو بعد ذو مغزى اجتماعي هام، حيث تخلق هذه العلاقة نوعًا من إلزام الطرفين بالعديد من الحقوق وبالتالي إلمامهما بعدد من الالتزامات والواجبات التي ينبغي عليهما القيام بها، والتي من شأنها أن تخلق نوعًا من التكامل بين طرفي العلاقة الأمر الذي يؤدي إلى حالة التوازن والاستقرار[11].

ويمكن بلورة **التعريف الإجرائي** للزواج بأنه: عقد شرعي بين رجل وامرأة، غايته إنشاء أسرة صحيحة البناء وسعيدة، وهذا العقد قابل للنقض شأنه شأن أي تعاقد بين المتعاقدين ونقض الزواج يكون بالطلاق.

3- الطلاق

يُعرَّف الطلاق لغويًا بأنه رفع القيد مطلقًا [12] أي رفع القيد الحي أو المعنوي، فيقال أطلق الرجل الأسير وطلقه إذا رفع القيد عنه، كما يقال طلق الرجل زوجته وأطلق زوجته إذا رفع قيد الزواج المعنوي أو الحسي[13]، بينما يعرف الطلاق شرعًا بأنه رفع قيد الزواج الصحيح في الحال أو المال بلفظ مخصوص سواء كان صراحة، بما يقوم مقام اللفظ في الكتابة والإشارة[14].

أما تعريف الطلاق من الناحية الاجتماعية فهو نوع أو شكل من أشكال التفكك الأسري الذي يؤدي إلى تحطيم الزواج والأسرة وإنهاء الروابط الاجتماعية بين عنصريها الأساسيين الزوج والزوجة وذلك بإنهاء العلاقة الزوجية بينهما[15].

ويختلف مفهوم الطلاق في المجتمعات الإسلامية عن المجتمعات غير الإسلامية، فالطلاق في الإسلام نظام تحدده تشريعات سماوية ثابتة لا تتغير بتغير المجتمعات، ولا تخضع لأهواء الأفراد فهي تشريعات مقدسة يلتزم بها المسلمون في كل مكان، أما في المجتمعات غير الإسلامية فهو مسألة فردية تحكمها أهواء الرجال والنساء، أو يكون مسألة اجتماعية ينظمها المجتمع بقوانين وضعية تتغير حسب ظروفه الاجتماعية والاقتصادية.

أقرت اليهودية الطلاق وجعلته حقًا للرجل فقط، وقد اختلف حول الطلاق، فالربانيون أعطوه للزوج وجعلوه يطلق زوجته بسبب أو بدون سبب، ولا يشترط موافقة الزوجة، وحرموها من طلب الطلاق، حتى لو زنا زوجها، أما القراؤون فقيدوه وجعلوه لعذر شرعي يحدده القاضي[16].

أما المسيحية فقد حاربت الطلاق باعتباره أمرًا يهدد الزواج باعتباره رابطة أبدية، تزول بالموت، لذلك فقد منعت الطلاق، وليس للرجل أن يطلق زوجته بمحض اختياره. أما الطلاق بحكم القاضي فقد اختلف المسيحيون حوله وفقًا لنوع الملة، فالكاثوليك يحرمون الطلاق مهما كان السبب، ويبيحون

الانفصال الجسماني، وعليها احتمال المكاره حتى الموت، أم البروستانت فقد أباحوا الطلاق في حالة الزنا أو تغيير الدين، أما الأرثوذكس فقد أضافوا إلى الزنا وتغيير الدين أسبابًا أخرى تجعل الحياة الزوجية مستحيلة مثل الجنون والغياب وسوء السلوك.

والطلاق حسب الإرادة يصنف إلى ثلاثة أصناف هي، الطلاق بإرادة الزوج المنفردة، والخلع بإرادة الزوجة وموافقة الزوج، والتطليق الذي يوقعه القاضي[17]. ويمكن الحكم للزوجة بالطلاق في أربع حالات يتحقق القاضي من ثبوت صدقها: الضرر، العيب، غياب الزوج لمدة تزيد على السنة بغير عذر مقبول، وعدم الإنفاق على الزوجة سواء أكان موسرًا أم معسرًا[18].

كما أن الطلاق في الإسلام يتم على مراحل، وذلك لمحاولة التوفيق بين الزوجين المتخالفين فنجد:

- **الطلاق الرجعي:** وهو الذي يوقعه الزوج على زوجته ولم يكن مسبوقًا بطلقة أصلًا أو مسبوقًا بطلقة واحدة فقط، ويملك الزوج حق إعادة المطلقة إلى بيته دون حاجة إلى عقد جديد.
- **الطلاق البائن بينونة صغرى:** ويقصد به الطلاق الأول والثاني الذي ينتهي فيه عقد الزواج في الحال كما في طلاق الخلع والتطليق بحكم القاضي، وفي هذا النوع لا يملك الزوج أن يرجع مطلقته إليه إلا بعقد جديد ومهر جديد سواء كانت المطلقة في العدة أو انتهت عدتها.
- **الطلاق البائن بينونة كبرى:** ويقصد به الطلاق في المرة الثالثة والتي تزيل عقد الزواج وتنتهي العلاقة الزوجية في الحال، ويصبح الطلاق نهائيًا ويحرم على الرجل أن يتزوج من المرأة ثانية إلا بعد أن تتزوج غيره[19].

أما الاتجاهات النظرية التي اعتمد عليها البحث:

تتعدد الاتجاهات النظرية في دراسة الأسرة ومشكلاتها بما فيها الطلاق، فقد كان لزامًا التعرض لبعض الأطر النظرية، التي تمكن من فهم وتحليل وتفسير موضوع البحث.

1- النظرية البنائية الوظيفية Structural Functional Theory

تعد البنائية الوظيفية من أكثر النظريات الاجتماعية التي دار حولها الجدل فهي نظرية كلاسيكية، وتضرب بجذورها في أعمال الرواد المؤسسين لعلم الاجتماع[20]. وقد استمدت البنائية الوظيفية أصولها من المسلمات الأساسية للاتجاه العضوي، الذي كان سائدًا في بداية تشكل النظرية في علم الاجتماع[21].

وتتحدد المسلمات الأساسية للاتجاه البنائي الوظيفي حول فكرة "تكامل الأجزاء وتساندها في كل واحد، ومن ثم فإن التغير في أحد الأجزاء من شأنه أن يؤدي إلى إحداث تغيرات في الأجزاء الأخرى، وهو تصور مستقى من المماثلة البيولوجية بين الكائن الحي والمجتمع، وهي الفكرة التي طورها رواد الوظيفية الأوائل في تصورهم للمجتمع"[22].

ونستنتج من هذا الاتجاه النظري بعض القضايا النظرية وهي:

- تنظر البنائية الوظيفية إلى الطلاق بوصفه خللًا وظيفيًّا وأن زيادة وتيرته يخل بالتوازن الذي يتأسس عليه البناء الاجتماعي، ويرى أصحاب هذه النظرية أن الخلل يكمن في منظومة القيم الاجتماعية التي تعرضت للتبدل، وذلك من خلال علمنة المجتمع وانحسار وظائف الأسرة وظهور مؤسسات تعليمية وتربوية وترفيهية ووسائل الإعلام التي سلبت من الأسرة بعض وظائفها.
- تفترض البنائية الوظيفية أن زيادة نسبة الطلاق ناتجة عن تغير القيم الاجتماعية والثقافية في المجتمع.
- هناك علاقة بين الانفتاح والتأثر بالثقافة الغربية وتغير نظرة المرأة للحياة الزوجية وكذلك للطلاق.

2- النظرية النسوية: Feminism Theory

يعد مصطلح النسوية من المصطلحات التي أثارت جدلًا في القرن العشرين، كما أن تأثيره ظهر في كل جوانب الحياة الاجتماعية، والسياسية والثقافية، في مختلف أنحاء العالم وأصبح ملمحًا من ملامح الخريطة الثقافية[23]. وأطلق هذا المصطلح feminism على الفكر المؤيد لحقوق النساء والداعي إلى تحرير النساء من القمع الذي تمارسه السلطة الذكورية ضدهن، ويشير هذا المصطلح إلى الحركة النسائية، وهي حركة ثورية للقضاء على الفروق الجنسية والقمع الجنسي[24]، ترجع أصولها إلى القرن الثامن عشر في بريطانيا التي كانت تبحث عن تحقيق المساواة بين الذكور والإناث من خلال توسيع حقوق المرأة [25]، وهي تهدف إلى المساواة بين الرجل والمرأة في جميع الحقوق، وخاصة في النواحي السياسية، وقد ظهرت حركة تحرير المرأة ردَ فعل ضد الروح المحافظة التي ظهرت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، في الوقت الذي كانت تعاني فيه المرأة متاعب الوصايا الشديدة[26]، حيث سعت إلى التقليل من القيود التي تسيطر على المرأة وأنه بإمكانها أن تغيرها عن طريق العمل الجماعي، وبالتالي تتغير أوضاع المرأة في المجتمع ككل[27].

ونستنتج من هذا الاتجاه بعض القضايا النظرية وهي:

- تنهض النظرية النسوية على أساس قضية محورية أجمع عليها أغلب النسويات وهي أن النساء مضطهدات ومستغلات، بغض النظر عن محاولات منع التمييز بين الجنسيين.
- وجهت هذه القضية – باعتبارها قضية محورية – البحث إلى محاولة التعرف من خلال الواقع الميداني على ما إذا كانت المرأة داخل مجتمع البحث مضطهدة ومستغلة فعليًّا، كما ترى الاتجاهات النسوية، وكذلك التعرف على مدى ما يسمح به المجتمع من فرص اتخاذ قرار في حياتها واختيار الشريك بشكل يقنعها مقارنة بالرجل، وأيضًا التعرف على مقدار ما يمكن أن تحققه المرأة من استقلالية في اتخاذ القرار المتعلق بها وبشريك المستقبل أو المشاركة فيه، في ظل هذا الاضطهاد الذي من الممكن أن يقع عليها.
- ووفقًا لتلك القضية التي تعد من القضايا الأساسية في الاتجاهات النسوية تم توجيه الدراسة نحو التعرف على التحولات الاجتماعية والثقافية وأثرها على رؤية المرأة لظاهرة الطلاق، نجد هذا المحور من القضايا النظرية النسوية المتعلقة بالوضع الاقتصادي للنساء يؤثر بشكل كبير على اتخاذ القرار في حياتهن، هذا يتوافق مع نتائج كثير من الدراسات حيث المطلقات العاملات أكثر جرأة على اتخاذ قرار الطلاق من النساء اللواتي ليس لديهم فرصة عمل، لما لديهم من نقاط قوة ممثلة في النضج المعرفي، والاستقلال الاقتصادي، يعطيها قوة في حال حدث أي ظرف بحياتها، منها الطلاق ويعطيها حماية اجتماعية بالمجتمع.

3- نظرية الوصم الاجتماعي Stigma Theory

من النظريات الحديثة التي تنظر إلى السلوك الانحرافي باعتباره وصمة توصم كل من يقوم بخرق القواعد والمعايير التي حددها المجتمع، فبمجرد إدانة الشخص في جريمة ما، يلقب بالمجرم وتظل وصمته الإجرامية عالقة في تاريخه الاجتماعي متعرضًا بسببها للعزلة والانطواء والمهانة.

تشير الوصمة إلى العملية التي تسبب الأخطاء، والآثام الدالة على الانحطاط الخلقي إلى أشخاص في المجتمع، فتصمهم بصفات بغيضة، أو سمات تجلب لهم العار، أو تثير حولهم الشائعات، ولذلك تشير هذه العملية إلى أكثر من مجرد الفعل الرسمي من جانب المجتمع تجاه الذي أساء التصرف

أو كشف عن أي اختلاف ملحوظ عن بقية الأعضاء، ويتمثل الإسهام المباشر الذي تم في نظرية الوصمة، فيما آثاره "جوفمان" E.Goffman في كتابه عن الوصمة Stigma حيث يشير إلى الانحراف باعتباره طريقة في تحديد موقف معين، أو أسلوبًا للحكم على موقف محدد[28].

ونستنتج من هذا الاتجاه النظري بعض القضايا النظرية هي:

- وفقًا لتلك القضية تم توجيه البحث إلى محاولة التعرف من خلال الواقع الميداني على التحول في نظرة المجتمع للمرأة المطلقة، وهل المرأة المطلقة تعامل بصورة محترمة، وما إذا كان الطلاق لم يعد في نظر المجتمع جرمًا أو إثمًا، حيث يمكن النظر إلى الوصم كظاهرة اجتماعية تعكس نظرة كل مجتمع نحو الموصومين حيث تلعب اتجاهات الآخرين دورًا بارزًا في تحديد الحقوق والمزايا المتاحة لهذه الفئة من الأفراد، ولقد تأكد لنا كيف أن للوصم صورًا متعددة وأنماطًا مختلفة، ولكل صورة ونمط آثاره على شخصية الموصوم ونظرة المجتمع له، إلا أن هناك تأثيرات مشتركة للوصم بصفة عامة يمكن إيجادها في الحرمان من التقبل الاجتماعي والإحساس بالألم النفسي والصراع الداخلي نتيجة عقدة النقص والعجز والاختلاف عن الآخرين، والأمل المفتقد في استعادة الأمن والاستقرار الذي تم فقدانه، بالإضافة إلى الشعور بالإحباط واليأس لتكرار مواقف الفشل.
- إن الوصمة تؤدي إلى لصق مفهوم "العار" لدى الموصوم، وهذا العار يمثل العامل الحاسم الذي يدفع بالآخرين إلى الابتعاد عن صاحب الوصمة الأمر الذي يعضد فكرة الرفض الاجتماعي للموصوم وعدم القبول الاجتماعي له بصورة كاملة، حتى أقرب الناس إليه ونتيجة لوصمته لا يملكون القدرة على تصحيح مساره الاجتماعي أمام الآخرين.

كما تناول البحث الراهن الدراسات السابقة وقسمها إلى محورين رئيسيين حيث تناول المحور الأول ظاهرة الطلاق من منظور عام، والمحور الثاني الدراسات التي تناولت التحولات الاجتماعية والثقافية على ظاهرة الطلاق.

بالنسبة لدراسات المحور الأول التي **تناولت ظاهرة الطلاق بوجه عام** فقد ركزت على أسبابه الخاصة والآثار المباشرة وغير المباشرة المترتبة عليه خاصة بالنسبة للأطفال والنساء، كما عرضت لموضوع الزواج للمرة الثانية، ونظرة المجتمع للمطلقة لكن دون الاهتمام بالربط بين ما يحدث في مجتمع الدراسة من تغيرات وظاهرة الطلاق ومدى تغير نظرة المرأة لذاتها حيث إنه لا يمكن دراسة هذه الظاهرة بوصفها ظاهرة مستقلة عن المجتمع.

ومن هذه الدراسات:

دراسة "مروة الصيفي (2019)[29] معالجة موضوعات الطلاق في المسلسلات والأفلام المصرية واتجاهات الجمهور نحو المرأة المطلقة. والتي هدفت إلى تحليل الصورة المقدمة في المسلسلات والأفلام المصرية عن حالات الطلاق وأسبابها ونتائجها للتحقق من مدى مطابقة ما تعرضه الدراما للواقع الفعلي للظاهرة أو اختلافها، **ودراسة رندا يوسف محمد سلطان (2017)**[30] ظاهرة الطلاق المبكر في ريف محافظة أسيوط، **ودراسة أحمد البحيري (2015)**[31] نظرة المجتمع للمرأة المطلقة تستعرض هذه الدراسة اختلاف نظرة المجتمع للمرأة المطلقة حسب كل شريحة من المجتمع وثقافته، **ودراسة Premchand Dommaraju and Gavin Jones (2011)**[32]، عن اتجاهات الطلاق في آسيا، وهدفت إلى دراسة الاتجاهات الحديثة في الطلاق للبلدان في آسيا، وتسليط الضوء على كل من الاختلافات الواسعة في أنماط الطلاق والتغيرات الأخيرة في اتجاهات الطلاق للبلدان في المنطقة، و**دراسة James .M. Henlin (1989)**[33]، لماذا تتزايد ظاهرة الطلاق.

في حين تركز الدراسة الراهنة على الأسباب الشخصية والمجتمعية معًا والتي تؤدي إلى إفراز وانتشار هذه الظاهرة في ضوء تغير بناء الأسرة ككل من حيث الشكل والوظيفة مع التغير الذي حصل على النواحي القيمية وأشكال العلاقات والأدوار داخل الأسرة وما ينتج عن ذلك التغير من ظهور أنماط عديدة من الخلافات والمشكلات الزوجية داخل نطاق الأسرة.

أما بالنسبة لدراسات المحور الثاني التي **تناولت التحولات الاجتماعية والثقافية على ظاهرة الطلاق** ركزت بصفة أساسية على الأسباب المؤدية إلى الطلاق خاصة تلك التي تتصل بطبيعة المجتمع والثقافة السائدة فيه، وما يتعرض له من تغيرات يكون لها آثارها على الاستقرار الزوجي والعلاقة بين الزوجين داخل نطاق الأسرة، كالدراسات الخاصة بخروج المرأة للعمل وتعدد أدوار المرأة وصراع الأدوار الناتج عن ذلك وأيضًا الدراسات التي تناولت الماديات والانفتاح الاقتصادي واهتزاز منظومة القيم، والتغيرات الحديثة التي لحقت بقوانين الطلاق، وخاصة قوانين النفقة وحضانة الأطفال، وعلاقة القيم الثقافية بتلك القوانين، وكيف تتغير هذه القوانين كنتاج لتغير القيم الثقافية، إلا أن أغلب هذه الدراسات قد أجريت على بيئات حضرية متباينة، حيث النظرة إلى الطلاق كظاهرة حضرية موطنها الوسط الحضري، نظرًا لارتفاع معدلات الطلاق في الحضر بالمقارنة إلى الريف، أيضًا التحولات البنائية التي يشهدها المجتمع في الفترة المعاصرة وظاهرة الطلاق المبكر.

ومن هذه الدراسات:

دراسة أيمن الشبول (2010)[34] المتغيرات الاجتماعية والثقافية لظاهرة الطلاق، دراسة أنثروبولوجية في بلدة الطرة بسوريا، وهدفت الدراسة إلى رصد التحولات والمتغيرات الاجتماعية والثقافية لظاهرة الطلاق وتحليلها ودورها في تزايد نسبته في بلدة الطرة، **دراسة يوسف الحربي (2013)**[35] العوامل الاجتماعية المرتبطة بظاهرة الطلاق بين المتزوجين حديثًا، و**دراسة رويدا السيد أبو العلا (2008)**[36] التغير الاجتماعي وظاهرة الطلاق في المجتمع المصري، وهدفت الدراسة إلى الكشف عن ملامح التغير في طبيعة القيم الاجتماعية السائدة بين الزوجين في المجتمع المصري، **ودراسة Lee (1994)**[37] الاتجاهات في فسخ الزواج، التغيير الاجتماعي والأسرة في تايوان، وترى هذه الدراسة أن ارتفاع المستوى التعليمي للمرأة يؤدي إلى زيادة احتمال الطلاق ويعتمد هذا الرأي على اعتبار أن المستوى التعليمي المرتفع مشابه لمحدد عمل المرأة من حيث تأثيره الطردي على الطلاق، **ودراسة Trent(1989)**[38] المحددات البنائية لمعدل الطلاق، دراسة مجتمعية.

أما فيما يتعلق بالمناهج التي استخدمت في الدراسات السابقة فقد جاءت أيضًا متنوعة، فأغلبهم استخدم المنهج الوصفي بالاعتماد على المسح الاجتماعي بالعينة والمنهج المقارن، فيما استخدمت بعض الدراسات المنهج الأنثروبولوجي، كما تعددت أساليب وأدوات جمع البيانات وفق ما تقتضيه الإجراءات المنهجية للدراسة، فالبعض اعتمد على تحليل المضمون والبعض الآخر استخدم أسلوب التحليل البنائي التاريخي، بينما استخدم آخرون السجلات والوثائق والإخباريين، والبعض قام بإعداد الاستبيان واستخدم المقابلة ودراسة الحالة أيضًا أسلوبًا من أساليب جمع البيانات.

أما عن النتائج التي توصلت إليها الدراسات ففي **المحور الأول** الذي تضمن دراسات تناولت ظاهرة الطلاق كانت أغلبها وعلى اختلاف السياقات المكانية والفئات التي أجريت عليها هذه الدراسات فقد أغفلت بعض هذه الدراسات التراث النظري المستمد من الإطار التاريخي لظاهرة الطلاق والذي يشير إلى أن الطلاق نظام اجتماعي عرف منذ العصر الجاهلي ودلت عليه بعض الآثار في صدر الإسلام، وذلك نظرًا لارتباطه كنظام بالزواج، كما جاء عدد من هذه الدراسات التي تهتم بدراسة عوامل الطلاق والآثار الناجمة عنه لتركز بشكل خاص على مرحلة ما بعد الطلاق دون الاهتمام بدراسة الطلاق كأحد مظاهر عدم الاستقرار داخل الأسرة. كما أظهرت النتائج في بعض هذه الدراسات النظرة الدونية للمرأة المطلقة، وأن الزواج في سن مبكرة من أكثر أسباب الطلاق.

أما النتائج التي توصلت إليها الدراسات **في المحور الثاني** الذي تناول تأثير التحولات الاجتماعية والثقافية على ظاهرة الطلاق، فكانت أغلبها تدل على أن تعليم المرأة وخروجها للعمل له تأثير على اتخاذها قرار الطلاق، حيث ساهم في معرفة المرأة بحقوقها واستقلالها اقتصاديًا على عكس

المرأة الأمية، كما أكدت بعض الدراسات أن وسائل الاتصال وضغوط الحياة تؤدي إلى ظهور المشاكل الأسرية وتصدع الأسرة، إلا أن هذه الدراسات لم تدرس تأثير هذه الوسائل على الزوجين مما يؤدي بهما إلى الطلاق. وعلى الرغم من تنوع هذه الدراسات التي تناولت العلاقة بين التغير الاجتماعي والطلاق من حيث مجالها الجغرافي والزمني ومن حيث المنهج والموضوع، إلا أنها لم تتناول أثر التحولات الاجتماعية والثقافية على رؤية المرأة لظاهرة الطلاق بوصفها من الظواهر التي زادت معدلاتها بصورة واضحة في الآونة الأخيرة.

توصل البحث الراهن إلى العديد من النتائج التي توضح أثر التحولات الاجتماعية والثقافية على رؤية المرأة المصرية لظاهرة الطلاق ومن أهم هذه النتائج:

جدول (1) يوضح توزيع أفراد عينة المتزوجات حسب المناطق الأكثر انتشارا للطلاق

المناطق الأكثر انتشارا		
	التكرارات	النسبة المئوية
الريف	8	8
الحضر	92	92
الإجمالي	100	100

- كشفت نتائج الدراسة الميدانية أن غالبية عينة المتزوجات أكدت أن الطلاق أكثر انتشارًا في المناطق الحضرية أكثر من المناطق الريفية. ويمكن أن نفسر ذلك لأنه بين الريفيات تكون الروابط أكبر وقد يكون هناك نسبة كبيرة من زواج الأقارب وبالتالي تقل معه القدرة على أخذ قرار الطلاق، كما أن ظروف الحياة في المدينة تختلف عن الريف وهذا يبدو واضحًا من أن استقلال أكثر النساء اقتصاديًّا يجعلهن أكثر جرأة في طلب الطلاق إذا أصبحت حياتهن مع أزواجهن مستحيلة.
- كشفت نتائج الدراسة في عينة المتزوجات وعينة المطلقات أن المرأة هي الركن الأساسي في الأسرة واللبنة الأساسية في المجتمع، والتحول الذي طال دورها في المجتمع المصري

وألقى بظلاله على الأسرة حيث أتيح المزيد من الفرص أمامها في مختلف المؤسسات التعليمية، وفي مختلف التخصصات بالمساواة مع الرجل، حتى أصبحت الأكثر إقبالًا على نيل الدرجات العلمية العليا، وتعد حاليًا منافسًا قويًا للذكور في مجال التعليم والعمل، وهو ما أدى إلى التأثير على مكانتها في المجتمع، وغير من نظرتها لذاتها وتطلعاتها، وجعلها أكثر مرونة في تقبل أنماط جديدة من السلوك، حتى أصبحت هي والرجل على حد سواء أكثر تقبلًا لفكرة مشاركتها في الحياة العامة.

- كشفت نتائج الدراسة عن أن غالبية عينة المتزوجات قد رأت أن المجتمع لم يعد ينظر للطلاق على أنه جرم أو إثم، واتفقت معها غالبية عينة المطلقات على أن المجتمع لم يعد ينظر للطلاق على أنه جرم أو إثم.
- توصلت نتائج الدراسة الميدانية في عينة المتزوجات عن التغيرات التي تحب الزوجة أن توجد في زوجها وكانت أن يكون حنونًا وعاطفيًّا، تلاها التواجد أكثر في المنزل، وأن يتقرب إلى الله، كما أكدت الدراسة أن أكثر الموضوعات التي كانت تسبب لهما خلافًا وشجارًا هي الغياب فترات طويلة عن المنزل، تلاها إهمال مشاعرها وعدم ملاحظتها، ثم انعدام الحوار بينهما، كما أكدت الدراسة أن الزوجة كانت تضطر أن تتعامل مع الزوج بفتور وبرود بسبب المشاكل معه، كما اتفقت العينتين المتزوجات والمطلقات على أن ارتفاع مكانة الزوجة العلمية والاجتماعية ليست هي سبب المشاكل مع الزوج.
- توصلت نتائج الدراسة في عينة المطلقات أن التغيرات التي كانت تحب الزوجة أن توجد في زوجها هي أن يكون صادقًا معها، تلاها أن يكون حنونًا وعاطفيًّا، وأن يتقرب إلى الله، وأن يكف عن العنف ضدها، كما أكدت أن أكثر الموضوعات التي كانت تسبب لهما خلافًا وشجارًا كانت بسبب عدم الحوار بينهما تلاها إهمال المشاعر وعدم ملاحظتها ثم تدخل الأهل بينهما، كما أكدت غالبية العينة أنهم اضطروا للتعامل مع الزوج بفتور وبرود بسبب المشاكل معه.
- أكدت نتائج الدراسة أن عينة المتزوجات قد رأت أن من الأسباب الجوهرية لزيادة معدلات الطلاق في المجتمع المصري كان أولها تدخل الأهل في المشاكل الأسرية بين الزوجين تلاها الخيانة الزوجية وعدم المعرفة السابقة بين الزوجين.

- كشفت نتائج الدراسة أن عينة المطلقات قد رأت أن من الأسباب التي تدفع للطلاق كان أولها أيضًا تدخل الأهل في المشاكل الأسرية، تلاها عدم تحمل المسئولية الأسرية من أحد الطرفين، وانعدام الحوار بين الزوجين.
- توصلت نتائج الدراسة الميدانية أن عينة المتزوجات قد أكدت على أن أسباب الطلاق اليوم تختلف عما سبق، فقد رأت أن السبب الأول يرجع للضغوط المادية اليومية، تلاها الفهم الخاطئ للرجولة، تلاها الخيانة الزوجية، والضعف الجنسي لدى الرجال ورأت عينة المطلقات أن أكثر سبب دفعهم للطلاق كان لسوء العشرة، تلاها ضرب الزوج والعنف تجاهها، مضايقة أهل الزوج لها، وخيانة الزوج.
- كشفت نتائج الدراسة الميدانية أن عينة المتزوجات قد أكدت على أن هناك آثار وتبعات مترتبة على الطلاق جاء أولها الخوف من آثار وتبعات الطلاق على الأبناء، تلاها التأثير السلبي على الزوجة، ثم موقف المجتمع من المرأة المطلقة.
- كشفت نتائج الدراسة أن الغالبية العظمى من عينة المطلقات لم تندم عندما تم الطلاق، ولم يجدوا صعوبة في التأقلم مع المحيطين بهم بعد الطلاق، ولكن من المشكلات التي كانت تخاف مواجهتها هي الخوف من تبعات وآثار الطلاق على الأبناء، تلاها الماديات، وقد أكدت غالبية العينة أن الدخل الشهري لا يكفي لسد احتياجات الأسرة، ثم موقف المجتمع من المرأة المطلقة.
- كشفت نتائج الدراسة الميدانية أن من الآثار التي ترتبت على المرأة المطلقة من الناحية النفسية نتيجة للطلاق هي زيادة نسبة القلق، عدم الرغبة في تكرار الزواج مرة أخرى، الاكتئاب وعدم الثقة في الآخرين، الشعور بالوحدة بعد الطلاق، الإحباط، والفشل في ممارسة الحياة بصورة طبيعية.
- كشفت نتائج الدراسة الميدانية أن من الآثار التي ترتبت على المرأة المطلقة من الناحية الاجتماعية نتيجة للطلاق هي إثارة المشكلات في المحاكم، القطيعة مع أهل الزوجين، قلة التوجيه الأسري بالنسبة للأطفال، نظرة المجتمع غير الإيجابية.

- كشفت نتائج الدراسة الميدانية أن من الآثار التي ترتبت على مسئوليات المرأة المطلقة تجاه أسرتها بعد الطلاق هي تحملها مسئولية الأطفال بمفردها، وزيادة نسبة الأعباء المادية نتيجة الإنفاق، وحاجتها للعمل بعد الطلاق، وعدم القيام بالدور الكامل في تنشئة الأبناء.
- أكدت نتائج الدراسة الميدانية لدى غالبية أفراد العينة ممن لديهم أبناء، أن أبناءهم لا يدركون الأمر لأنهم مازالوا صغارًا، حيث لم تظهر عليهم آثار نفسية بعد وقوع الطلاق.
- كشفت نتائج الدراسة الميدانية عن عدد من النصائح توجهها المرأة المطلقة للمقبلين على الزواج وكانت أن يكونوا على خلق وسيرة حسنة، أيضًا الاستقلالية والاعتماد على النفس، التكافؤ بين الطرفين.

خاتمة

يتضح مما سبق عرضه، نستطيع القول إن ظاهرة الطلاق في المجتمع المصري ما زالت تشكل تهديدًا للبناء الاجتماعي، حيث يتوقع أن تتزايد هذه الظاهرة في التفاقم مع زيادة حدة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يمر بها المجتمع، والتحول القيمي لنسق الزواج والأسرة، واتجاه المرأة نحو الانغماس في العمل، وترك المنزل، والصراع بين الزوجين، كل هذه التحولات سوف تهدد كيان الأسرة ومن ثم يحتمل استمرار هذه الظاهرة على هذا النحو أو زيادتها.

كما أن الطلاق لا يمنح الأسرة وقتًا كافيًا لاكتمال البناء ويسرع بهده وانهياره ويمثل أزمة مجتمعية ولكنه في النهاية قد يكون هو الحل والعلاج لآفة اجتماعية أخرى وهي التعاسة الزوجية، ولكنه في الوقت نفسه إجراء مرفوض إلا في حالات الضرورة لما له من آثار عديدة على جميع الأطراف، لا يمكن التغلب عليها إلا بجهود المجتمع وأفراده وهيئاته ومؤسساته الدينية والقانونية والاجتماعية لمعالجة هذه المشكلة التي تهدم أهم نظمه وهي الأسرة، مما يجعلنا ننتبه إلى ضرورة وضع وتحديد خطط للعلاج قبل وصول المشكلات بين الأزواج إلى طريق النهاية، وأن نوجه اهتمامنا إلى التثقيف والتوعية التي تحمي وتجنب كل منهم من الانزلاق إلى تلك النهاية.

- **التوصيات والمقترحات للحد من ظاهرة الطلاق:**

ويؤكد هذا البحث الراهن على العديد من النقاط الهامة للحد من هذه الظاهرة ومنها:

- تؤكد الدراسة على الدور الوقائي الذي ينبغي أن تقوم به مؤسسات المجتمع المعنية بالحفاظ على سلامته وعافيته، كما أن هذا الأمر يستوجب تدخلات واعية من مؤسسات عديدة لخلق

نوع من الوعي الثقافي بمشكلة الطلاق وتداعياتها هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تقديم إجراءات وقائية للحفاظ على هوية الأسرة لما لها من تأثير كبير على بنية المجتمع واستمراريته.

- احترام خصوصية الزوجين، على الرغم من أن الزواج ليس ارتباطًا بين فردين، بل ارتباط بين أسرتين، إلا أن هذا لا يعطي لأسرتي التوجيه الحق بالتدخل في شئون أبنائهم.
- كما تؤكد الدراسة على التريث في اختيار شريك الحياة فذلك من ضرورات نجاح الزواج القائم على تغليب العقل على العاطفة، مع مراعاة التقارب العمري والفكري والتجانس الثقافي والتركيز على القواسم المشتركة بين الاثنين.
- تكثيف دور المؤسسات الدينية والمدنية للحد من الطلاق.
- أن تقوم المؤسسات المجتمعية ومنها الإعلامية والجمعيات الحكومية وجمعيات المجتمع المدني بنشر التوعية الأسرية للمتزوجين وغير المتزوجين على السواء، والتحذير من مخاطر الطلاق على المجتمع، مستفيدين بذلك من خبرات المطلقين الزواجية، لما لها من أهمية في المساعدة على تجنب حصول الطلاق في المجتمع.
- وتؤكد الدراسة على دور المؤسسات القانونية والبحثية وهي من المحاور المهمة التي تلعب دورها المزدوج في مواجهة مشكلة الطلاق وفي الوقاية من هذه المشكلة وآثارها وهنا لابد أن يكون هناك تدخلات قانونية منصفة من قانون الأحوال الشخصية تعمل على سد الثغرات التي تفتح أبواب للمشكلات، على أن ترتبط هذه التدخلات بالبحث الاجتماعي الرصين الذي يقترب من الواقع ويشخصه ويدرك مشكلاته ويصيغ الحلول المقترحة الناجعة لذلك.
- أيضًا دور المؤسسات الصحية التي يتوقع منها توفير برامج متعددة تهتم بالجانب الصحي للأسر، والاهتمام بمكاتب فحص الراغبين في الزواج لتقوم بتقديم خدماتها الطبية والإرشادية للراغبين في الزواج من حيث الأمراض الوراثية والتناسلية والعقم وخلافه تجنبًا لمشكلات تهدد مستقبل الحياة الزوجية مستقبلًا.
- وتؤكد الدراسة على دور مكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية وذلك من خلال علاج المشكلات التي تتعرض لها الأسرة، وتقصي أسبابها، وتهيئة الجو العائلي السليم الذي يكفل للأسرة نشأة اجتماعية سليمة صالحة، وتوجيه الأسرة نحو مصادر الخدمات الاجتماعية، بالإضافة إلى

القيام بالبحوث والدراسات المتصلة بالأسرة والتي تساعد على تحديد الإطار العام للخدمات اللازمة لها.

---

[1] – متاح على الرابط https://www.msn.com/ar-eg/news/other/إنفوجرافيك-أقل-وأعلى-معدلات-الطلاق-في-العالم/ar-BBQ4AOD#image=2

[2] – متاح على الرابط https://www.msn.com/ar-eg/news/other-https://www.7adramout.net/arab-international/1953301/اخبار-الاردن-اليوم-الثلاثاء-24/7/2018الاردن-60-حالة-طلاق-تقع-يوميا.html

[3] – الجهاز المركزي للتعبة العامة والإحصاء، مصر في أرقام، مارس 2019، ص ص 43-45.

[4] – الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، البيان الصحفي السنوي في اليوم العالمي للأسرة، 15 مايو 2019. متاح على الرابط:
https://www.capmas.gov.eg/Pages/IndicatorsPage.aspx?Ind_id=1091

[5] – أحمد زايد، اعتماد علام، التغير الاجتماعي، القاهرة، مكتبة الأنجلو، 2008، ص 55.

[6] – محمد علي محمد، أصول البحث العلمي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ط3، 1986، ص 35.

[7] – أحمد مجدي حجازي، التغير الاجتماعي في الدول الأقل تطورًا، دار الهدى، القاهرة، الطبعة 1، 1998 ص 15-17.

[8] – The Encylopidia Britannia Macro Pended, vol 16, pp 120- 122

[9] – حسن علي خفاجي، التغير الاجتماعي والمجتمع المتحضر، جدة المدينة للطباعة والنشر، ط1، ص 235.

[10] – علياء شكري، الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1997، ص 136.

[11] – أحمد ذكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، بيروت، 1997، ص 258.

[12] – معن خليل عمر، علم اجتماع الأسرة، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ص 214.

[13] – بدران أبو العنين، أحكام الزواج والطلاق في الإسلام، دار المعارف، الإسكندرية، ط3، ص 302.

[14] – محمد علي محجوب، الأسرة وأحكامها في الشريعة الإسلامية، دار الحرية، القاهرة، 1983، ص 277.

[15] –Pall, Selfe, Sociology, Londone, Pan Book, Ltd, 1987.

[16] – إجلال إسماعيل حلمي، علم اجتماع الزواج والأسرة، رؤية نقدية للواقع والمستقبل، مكتبة الأنجلو المصرية، 2013، ص 165.

[17] – ، دراسات في علم الاجتماع الأسري، دار القلم، بيروت، 1990، ص 229.

[18] – ، علم اجتماع الزواج والأسرة، رؤية نقدية للواقع والمستقبل، مرجع سابق، ص 169- 171.

[19] – مجدي سلامة، الأسرة مشكلات وحلول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1987، ص 127.

[20] – محمد علي محمد، تاريخ علم الاجتماع، الرواد والاتجاهات المعاصرة، ط2، دار المعرفة الجامعية بالإسكندرية، 1983، ص 443.

[21] – سمير نعيم أحمد، النظرية في علم الاجتماع، دراسة نقدية، ط3، دار المعارف، القاهرة، 1982، ص 187.

[22] – معن خليل عمر، النظرية في علم الاجتماع، دار طوبقال للطباعة والنشر، عمان، الأردن، ط2، 1994، ص 129.

[23] – سامية قدري، التيار النسوي والعمل الأكاديمي في مصر، في عبد الباسط عبد المعطي في قضايا عمل المرأة والعولمة، القاهرة، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، ط1، ص 3.

[24] –Sally Haslanger, Nancy Tuana,Topic in Feminism, 2004, P7
http:// plato. Stanford.edu/ entries/ feminism- topics/ 2004. 23/12/2017.

[25] – معن خليل عمر، علم اجتماع الأسرة، دار الشرق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2000، ص 23.

[26] – أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، ص 158.

[27] – سارة جامبل، النسوية وما بعد النسوية، ترجمة أحمد الشامي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، مصر، ص 337.

[28] – سامية جابر، الانحراف والمجتمع، محاولة لنقد نزرية علم الاجتماع والواقع الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1997، ص 170.

[29] – مروة عبد الغني عبد الفتاح الصيفي، معالجة موضوعات الطلاق في المسلسلات والأفلام المصرية، دراسة استطلاعية، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، قسم الإذاعة والتليفزيون، رسالة دكتوراه غير منشورة، القاهرة، 2019.

[30] – رندا يوسف محمد سلطان، ظاهرة الطلاق المبكر في ريف محافظة أسيوط، مجلة الأبحاث الزراعية، جامعة أسيوط، كلية الزراعة، قسم المجتمع الريفي والإرشاد الزراعي، العدد48، 2017.

[31] – أحمد البحيري، نظرة المجتمع للمرأة المطلقة، منشورات المركز المصري لعلاج الإدمان، القاهرة 2015.

[32] –Premchand Dommaraju and Gavin Jones, Divorce Trends in Asia, Asian Journal of Social Science, Vol. 39, No. 6, Special Focus: Divorce in Asia (2011) pp. 725-750, http://www.jstor.org/stable/43498086 Accessed: 27-02-2017 13:25 UTC

[33] - James M. Henlin, Why So Much Divorce? In Marriage and Family in A changing Society, 1989.

[34] – أيمن الشبول، المتغيرات الاجتماعية والثقافية لظاهرة الطلاق، دراسة أنثروبولوجية في بلدة الطرة، مجلة جامعة دمشق، المجلد 26، العدد 3–4، 2010.

[35]– يوسف الحربي، العوامل الاجتماعية المرتبطة بظاهرة الطلاق بين المتزوجين حديثًا، رسالة ماجستير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، 2013.

[36] – رويدا أبو العلا علي، التغير الاجتماعي وظاهرة الطلاق في المجتمع المصري، دراسة ميدانية على حديثي الزواج في محافظة القاهرة، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة عين شمس، 2008.

[37] – Lee, G.W, Thornton, A, and Lin, H.S.” Trendsin Marital Dissolution” Social change and the Family in Taiwan, The University of Chicago,1994, Press 245-263

[38] - Trent, K, and South, S.J. “Structural Delerminants of the Divorce Rate: Across- Societal Analysis”, Journal of Marrige and Family,1989.